

Distr.: General
12 July 2004

مجلس الأمن



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان تطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) التي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ لمدة إضافية مؤقتة قدرها ستة أشهر، وذلك وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وتطلب الحكومة اللبنانية ذلك نظرا لأن استمرار عمل القوة يظل ضروريا في جنوب لبنان من أجل إنجاز المهمة التي أوكلت إليها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦، وهو ما يتفق مع استنتاجكم الصائب، الوارد في تقاريركم الدورية إلى مجلس الأمن، من أن جانبا هاما من ولاية قوة الأمم المتحدة في لبنان لم يتحقق بعد، ولا سيما ما يتعلق " بإعادة السلم والأمن الدوليين" إلى المنطقة.

كما أن وجود اليونيفيل أصبح أكثر إلحاحا في ضوء تجمد واستمرار الحروقات الإسرائيلية الخطيرة البرية والجوية والبحرية والانتهاكات الجوية الاستفزازية التي تمارسها إسرائيل يوميا عبر الخط الأزرق، وهي كلها تشكل خرقا لهذا الخط، وعدوانا مستمرا ضد سيادة لبنان وتهديدا لأمنه وسلامته وانتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد وصفتم عن حق هذه الانتهاكات بأنها "استفزازية" في الفقرة ٢٦ من تقريركم الأخير حول اليونيفيل المرفوع إلى مجلس الأمن بالرقم S/ 2004/50 تاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كما كان قرار مجلس الأمن الأخير حول اليونيفيل رقم ١٥٢٥ (٢٠٠٤) قد ركّز على هذه الانتهاكات وميزها في فقرته العاملة السابعة ووصفها بأنها "متواصلة"، وتشكل بالتالي عملا تصعيديا للتوتر في المنطقة.

كما يهيم لبنان التذكير بأن الأمم المتحدة لم تؤكد عام ٢٠٠٠ انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليا وفقا لما نص عليه القرار ٤٢٥ بل لغاية "خط انسحاب عملي" يعرف "بالخط الأزرق" احترامه لبنان لغاية الآن، وإن كان سبق له أن سجل تحفظه عليه وما زال، لا سيما بالنسبة لثلاث نقاط من هذا الخط باعتبار أنها لا تتطابق مع الحدود المعترف بها دوليا. لذلك يؤكد لبنان حقه المشروع في استعادة الأجزاء المتبقية من أراضيه المحتلة.

وفي هذا السياق، يشدد لبنان على أن الحفاظ على ولاية قوات الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ و ٤٢٦، هو تأكيد على التزام المجتمع الدولي بإزاء إعادة سيادة لبنان على كامل أراضيه، وعلى الدعم القوي الذي يبداه مجلس الأمن في قراراته المتتالية ذات الصلة لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، والتي كان آخرها القرار ١٥٢٥ (٢٠٠٤) لمجلس الأمن.

أغتنم هذه الفرصة لأثني باسم الحكومة اللبنانية على الجهود التي تبذلها قوة اليونيفيل قيادة وأفراداً، وعلى ما تقدمه البلدان المساهمة في هذه القوة من جهود وتضحيات تنفيذاً للمهمة الموكولة إليها.

ويقدر لبنان حق التقدير المساهمة المستمرة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عمليات إزالة الألغام، كما يقدر الجهود التي تقوم بها الدول المانحة في هذا المجال. ويطالب لبنان مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لتقديم ما تبقى من الخرائط والوثائق المبينة لمواقع الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية والتي تبين للأمم المتحدة وجود المزيد منها، إذ أن هذه الألغام لا تزال تجلب الموت والإصابات للمدنيين اللبنانيين وتحد من حرية نشاطهم وتحركهم، كما تعيق حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقيامها بولايتها في منطقة عملياتها، وتشكل خطراً على حياة الأفراد العاملين فيها والأفراد العاملين في مجال إزاله هذه الألغام. ويطالب لبنان كذلك مجلس الأمن الدولي بالعمل على تأمين الإفراج عن سائر المحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بصورة غير قانونية ومنذ سنوات عديدة، في تحد سافر لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها.

ويهم لبنان أن يجدد تأكيد التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط الهادفة إلى تحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة، استناداً لقرارات الشرعية الدولية وإلى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ووفقاً لمبادرة السلام العربية المتكاملة العناصر التي أقرت بالإجماع في قمة بيروت بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ ووافق عليها مجلس الأمن الدولي.

وتعرب حكومة لبنان لمعاليكم عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلونها في تدعيم دور قوة اليونيفيل في جنوب لبنان. أرجو تعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سامي قرنفل

السفير

المندوب الدائم